مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 41 – عدد 3 (2025): 351-365

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 41-No.3 (2025): 351-365

الإضافةُ لأدنى ملابسةٍ في التّوجيهِ النَّحْويّ

هنوف مخلف العبد العزيز[1*]، نبيل محمد أبو عمشة[2]**

1- طالبة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، جامعة دمشق.
*-Hanof.alabd@damscusuniversity.edu.sy
2- أستاذ دكتور، قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب، جامعة دمشق.
**-nabeel.aboamsha@damscusuniversity.edu.sy

الملخَّص:

هذا ضربٌ من الإضافة قوامُه وجودُ أدنى ملابسةٍ بين المتضايفين، بابه: المجاز على سبيل الاتّساع فيما عُرِفَ معناه. أومأَت إليه كتبُ التّوجيهِ النّحويّ من تفاسير وشروح شعريّة وغيرها، إذ كان دليلًا من الأدلة القياسيّة الّتي بنوا عليها كلامهم في التوجيه؛ وذلك لكونه ممّا صدر عن العرب، وعُرِف من عادتهم. حدّد أبو عليّ الفارسي شرط صحَّة هذه الإضافة، وذَكَرَ المرزوقي مواضعَ تقديرِ معناها، ووجوه الاتّساع فيها، وأشعلَ الزمخشريُّ جذوةَ استعمالِها في توجيهاته، واقتبسها مَنْ جاء بعده نقلًا ومخالفةً وزيادةً. ومن أشهر صورها: تقديرها على معنى ((في)). وحاصلُ ما نتجَ عن البحثِ فيها أنّها غورٌ بطينٌ من أغوار سعة العربيَّة، وصنيعٌ من صنائع بلاغتها قادَ إلى سبره المعنى والتنبيه عليه.

الكلمات المفتاحيَّة: الإضافةُ، أدنى ملابسة، الاتّساع، المجازُ.

تاريخ الإيداع: 2025/02/03
تاريخ القبول: 2025/04/10

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Addition for the lowest connection in grammatical guidance

Hanoof Mkhlef Al-Abd Al-Aazeez[1*], Nabil Mohammad Abu Amshah[2]**

1- Phd student, department Arabic language, Damascus university.
*-Hanof.alabd@damscusuniversity.edu.sy
2-. Professor, literature of college, Damascus university.
**-nabeel.aboamsha@damasucsuniversity.edu.sy

Abstract:

This is a type of addition is based on the existence of the minimum confusion among additioners. Its chapter is the expansion as an example of figurative language other than literal meaning.
Syntax books referred to it using poetic explanations and interpretations and so forth. It was a mensurable proof upon which they built their opinion on instructions since it was published (said) by Arabs and was one of their habits.
Abu Ali al-Farisi identified the condition of approving this addition. Al-Marzwki mentioned the places of meaning approximations and expansions.
Al- Zamakhshari expanded on its uses in his instructions. His fellows cited it by reporting, disagreeing and adding. One of its most common forms is approximating its meaning as in “fii”.
The outcomes of the research indicates that addition is one of the various depths of the Arabic language and a ded from the crafts of its eloquence that led to fathoming its meaning and drawing attention to it.

Received: 03/02/2025
Accepted: 10/04/2025

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Key Words: Addition, The Lowest Connection, Extension, Metaphor.

المقدّمة:

ما سُمِعَ عن العرب كثيرٌ لا يُحصى، إذ إنَّهم يتَّسعون في لغتهم إذا ما حثَّهمُ المراد والمعنى، وقادتهم البلاغة إلى ذلك من بعدُ. فهم لمَّا كانوا يُعنون بالألفاظ خدمة للمعاني كان من الطبيعي أن تصـــدر عنهم أفانينُ مِنَ القول وطرقٌ مِنَ التفكير تكفي مَن بعدهم مؤونة ما يفسّرون ويشرحون.

ولذلك خرجت إلى مســـامع مَنْ يقرأ كلامهم مصـــطلحاتٌ جديدةٌ، كلٌّ منها يجرّه إلى إنعام النظر فيه وتأمله، ويلزمه بالبحث عن الغرض منه وبيانه، وتلمُّسـه فيما بناه نحاة العربيَّة من قواعد حينما خاضـوا في غور كلام العرب، وفسّـره مفسّـرو القرآن الكريم لمّا أرادوا بيانه، وتمسَّك به شرّاح أشعارهم عندما راموا تفسيرها.

ومن ذلك أنّ العربَ تتّسع في الإضافة، فتضيف الشيء إلى الشيء لأدنى ملابسة. فالأصلُ في الإضافة ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو غيره بمعنى «اللام»، أو هو بعضه بمعنى «من». (ابن جنّي، 1952، 3: 28).

وهذا الضـمّ يقتضـي أن يكونَ ثانيهما مجرورًا، وينبغي أن تكون الصـلة المعنويَّة بينهما محكمةً يضـبطها معنى حرف الجر ومراد المتكلِّم منه. ولمّا كان الغرض منها التعريف والتخصيص لم يضف الشيء إلى نفسه؛ وذلك لأنَّ الشيء يُعرف بغيره. (ابن جنّي، 1952، 3: 26).

غير أنّ العرب خرجت عن هذا الأصل، فأضافت من كلامها إلى بعضه من دون أن يجمع بينهما جامعٌ قويٌّ يحكمه ويضبطه. فالصـلة بين المضـاف والمضـاف إليه– ههنا– أوهنُ من بيت عنكبوت، وهذا ما سـاقهم إلى إيجاد رابطٍ معنوي بينهما؛ ليسـتقيم به كلامهم ومعانيهم.

وموضـع اسـتعمالهم لهذا الرابط بيِّنٌ في كتب التفسـير، إذ يسـتدلّ به المفسّـرون على توجيههم النّحويّ لآيات قرآنية لم تكن الصـلة بين المضاف والمضاف إليه فيها قويّة في المناسبة، تسويغًا لما أدلوا به من تفسير وما قرّروه من معنى.

وعليه سيلج البحث من توجيهاتهم النحويّة إلى هذا المصطلح؛ وذلك أنّ بابَ توجيهات المفسِّرين هو البابُ الرئيس الّذي ينبغي أن يُطرق أوّلًا لكونه الأساس الّذي انبنى عليه هذا المصطلح، ويليه طرق باب الشروح الشعريّة الّتي أفضت إلى سبيل العربيّة وغناها وغزارة موارد بلاغتها. فالشراح في عبورهم البابَ الأخيرَ يسلكون سبيلَ ما قالته العرب، وراعته بيانًا لِما يفسّرون من أبيات، ودليلًا على ما صاغوه من توجيهاتٍ نحويّةٍ فيها.

الدِّراسـات المرجعيَّة: ثمّة دراسـة عنوانها: "الإضـافة لأدنى ملابسـة في القرآن الكريم صـورها وبلاغتها" للدكتور لطفي خالد محمود الجوهري، نشرتها مجلة كليّة اللّغة العربيّة بالمنصورة في العدد الثاني والأربعين 2023، تتقاطع مع هذا البحث في أساس العنوان؛ أي: الإضـافة لأدنى ملابسـة، وتختلف عنه من نواحٍ أخرى؛ **أولها:** الهدف؛ إذ إنّ هذه الدراسـة هدفت إلى بيان صـور هذه الإضـافة من منظور البلاغة بالدرجة الأولى، في حين هدف هذا البحث إلى بيانها من منظور التوجيه النحوي.

ثانيها: شاطرت هذه الدراسة هذا البحث في بعض ما اشتهر من أمثلة هذه الإضافة، في حين غاب عنها كثيرٌ من أمثلة هذا البحث.

ثالثها: لم تشر هذه الدراسة إلى مراحل تطوّر هذه الإضافة عبر القرون، وخالفها هذا البحث بالكلام عليها.

رابعها: لم تُعْنَ هذه الدّراسـة بما ورد من أمثلة هذه الإضـافة في شـروح الشـعر، واقتصـرت عنايتها على ما جاء من مواضـعها في القرآن الكريم.

الإضافة لأدنى ملابسة في التّوجيه النّحوي:

هذه الإضافةُ ضربٌ بلاغيٌّ، يرجعُ إلى قصد المتكلّم ومراده ممَّا يقول. تمسّك نحاة العربيَّة بعروته لإثبات صحَّة ما يوجّهون من آيات القرآن الكريم، وفصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا. غير أنَّ ملامح هذا الضرب لم تكتمل عندهم على دفعة واحدة، وإنّما على تدرج منهم إلى أن استوت على سوقها؛ وذلك على السبل الآتية:

-**السبيل الأولى:** (في القرنين الثاني والثالث): كانت تهتمّ ببيان سبب هذا الضرب، وتنأى عن التصريح بتسميته. ومن ذلك أنّ سيبويه حينما عرض له قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾ [سبأ: 33] جعله ممّا أُجْرِيَ في سَعة الكلام والاستخفافِ؛ لكون الليل والنهار لا يَمكُرانِ، ولكنّ المكرَ فيهما. (سيبويه، 1988، 1: 176).

وكذا خرّجه الفرّاء والأخفش؛ إذ جعله الأول "مما يُعرف معناه، فتتسع به العرب"، واكتفى الثاني بتأويل معناه، فقال: "وهذا من سعة العربيَّة". انظر: (الأخفش، 1990، 2: 484)؛ (الفرّاء، 1955، 2: 363).

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها﴾ [النازعات:46] أجاب الفرّاء على قول القائل: "وهل للعَشِيّ ضحًى؟ إنَّما الضُّحى لصدر النهار، فهذا بيّن ظاهر من كلام العرب أن يقولوا: آتيك العَشِيَّة أَوْ غداتها، وآتيك الغداة أَوْ عشيتها. تكون العَشِيَّة فِي معنى: آخرِ، والغداة فِي معنى: أوَّل...إلخ". (الفراء، 1955، 3: 234).

-**السبيل الثانية:** (القرن الرابع): أبان فكر أبي عليّ الفارسيّ عن ملامح هذا الضرب من الإضافة في هذه السبيل؛ وذلك بتحديده شرطَ صحّة هذه الإضافة وجوازها في توجيهه قولَه تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكائِي﴾ [فصلت: 47]، فهذا – برأيه – "لم يثبت به شركاء الله تعالى، وإنَّما أضافهم إليه على حسب ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك... وهذا ممّا يُعلم به أنّ المضاف إذا كان له ضرب من الملابسة بالمضاف إليه، جازت إضافته إليه، وعلى هذا قوله:

..... لِتُغْنِي عَنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعَا

فأضاف الإناءَ إلى الشارب لشربه منه، وإن كان مُلكًا للمشروب لبنه، أو في يده على غير وجه الملك". (الفارسي، 1987، 2: 50).

وعلى البيت الآنف الذكر قاس تفسيره لقول الشاعر:

هُمُ أنْشَبُوا زُرْقَ القَنا في نُحُورِهِمْ وبِيضًا تَقِيضُ البَيْضَ مِن حيثُ طائرُهْ

فأضاف الطائر إلى ضمير البيض؛ لأنَّه ملتبس به على غرار ما حصل حينما أضاف الإناء إلى الشارب. (الفارسي، 1988، 186).

وكما خَرَجَ قوله تعالى: ﴿أين شركائي﴾ [النحل: 27] على الحكاية منه جلَّ شأنه لقول المخلوقين، وأضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه فكذلك جاء اللفظ القرآنيّ في الآيتين: ﴿أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون﴾ [الأنعام: 22]، و﴿ وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون﴾ [يونس: 28] على حسب ما كان المشركون يسمّونه ويعتقدونه.

ومثل ذلك آيةُ: ﴿ذق إنَّك أنت العزيز الكريم﴾ [الدخان: 49]، ومثلُه: ﴿يا أيُّها السَّاحر ادع لنا ربك﴾ [الزخرف: 49]، فهذا على حسب ما كانوا يسمّون ويدَّعون. وكلُّ هذه الإضافات كانت قياسًا من أبي عليٍّ الفارسي على أن الإضافة قد تقع لبعض الملابسة دون التحقيق عند العرب. (انظر: الفارسي، 1987، 5: 61، 62)؛ (ابن جنيّ، 1952، 2: 463).

ولم يخرج ابن جنِّي عن الخطِّ الّذي رسمه أستاذه أبو عليٍّ في هذه السَّبيل، وولج إليها من باب الجمع بين أشياء من حيث يغمض الاشتباه. فلمّا كان هذا الباب غورًا مِنَ اللُّغة بطينًا، قادته نصاعة فكره إلى التماس الملابسة الّتي صحّت فيها الإضافة في قول

امرئ القيس:

على لاحب لا يُهتدى بمناره إذا ساقه العَود النباطيّ جرجرا

ومعناه: لا منار به، فيهتدي به.

وقول الآخر:

لا تُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها ولا يُرَى الضبُّ بها ينجحر

وقولهم: هذا أمر لا ينادى وليده؛ أي: لا وليدَ فيه، فينادى.

وهي أشياء أضيفت إلى ما لا ملابسة بينها وبينه. فلمّا اقتضى العرف أن يكون في الأرض الواسعة منارٌ يُهتدى به، وأرنب تحلّها. فإذا شاهد الإنسان هذا البساط من الأرض خاليًا من المنار والأرنب، ضرب بفكره إلى ما فقده منهما، فصار ذلك القدر من الفكر وصلةً بين الشيئين، وجامعًا لمعتاد الأمرين. (ابن جنّي، 1952، 3: 324، 325).

وفي تأويله هذا ما يومئ إلى قوة عناية العرب بمعانيها، ومراعاتها صحّة الصناعة في الوقت نفسه. فالمسوّغ لكثرة صور الاتساع والخروج عن المألوف((هو المعنى ومراعاته، واستجازة العدول عمّا يقتضيه ظاهر اللفظ مادام المعنى يحتمله دون نقض له أو إخلال به)) (الريّس، 2021، 6).

- **السبيل الثالثة:(القرن الخامس):**

سار فيها أبو عليّ المرزوقيّ على نهج أستاذه أبي عليٍّ الفارسي، فاشترط ما اشترط لصحَّة تلك الإضافة. غير أنَّ سمة المفسِّر الشَّارح دعته إلى التَّصريح بهذه الإضافة في غير ما موضع احتاج فيه الوجه المذهوب إليه إلى دليل.

من ذلك أنَّه سوّغ إضافةَ النصف إلى السماء في قول الشَّاعر:

إنّي وَمَنْ سَمَكَ السَّمَاءَ مَكانَها والبدْرَ ليْلَةَ نِصْفِهَا وهِلالِها

لمَّا كان استكمال البدر عند انتصاف الشَّهر في السَّماء، ثمَّ قاس هذا المسوّغ على عادة العرب في إضافة الشَّيء إلى الشَّيء لأدنى مناسبةٍ تحصل بينهما. وكذا ساغت الإضافة عند المرزوقيّ في قول الشَّاعر:

ضَوْءُ بَرْقٍ ووابِلُهْ

إذ أضاف الوابل إلى البرق؛ لاصطحابهما. (المرزوقي، 1967، 1: 533).

ثمَّ انتقلت به الحال إلى ما سبر غور هذه الملابسة، فقاده الفكر إلى تحديد مواضعها، فالعرب– كما يرى– تضيف الشَّيء إلى الشَّيء لأدنى مناسبة بينهما، سواءٌ كان له أو عليه، أو معه، أو فيه، أو من أجله، أو ممّا يليه. (المرزوقي، 1967، 1: 286).

ومن ذلك أنّه وجّه قوله: "أخفق طالبه" في قول الشاعر:

فلم أرَ مِثلَ الفَقْرِ ضاجَعَهُ الفَتَى ولا كَسَوادِ الليلِ أخْفَق طالِبُهْ

على معنى الطالب فيه، ثمّ قال: هذا من إضافة الشيء إلى الشيء؛ لكونه فيه. (المرزوقي، 1967، 1: 320).

ونحوه قول الشاعر:

ألم تَرَ أنَّا نُورُ قَوٍّ وإنَّما يُبيِّنُ في الظَّلماءِ للناسِ نورُها

فالضمير من نورها يعود إلى الظلماء لمّا كان يتعقّبها. (المرزوقي، 1967، 2: 1125، 1126).

وعلى ذلك قول الشاعر:

أتهزَأ منِّي أنْ سَمِنْتَ وأن ترَى بوجْهِي شُحوبَ الحقِّ والحقُّ جاهِدُ

فقد أضاف الشحوب إلى الحقّ؛ لأنَّ سببه كان توفره على إقامة الحقوق وأدائها في وجوهها. (انظر: المرزوقي، 1967، 2: 1654).

ومن ذلك قول الشاعر:

سبّاقِ غاياتِ مجدٍ في عشيرته مُرَجِّع الصوتِ هدًّا بين أرفاق

أضاف ((سبّاق)) إلى غايات؛ لأنّ الانتحاء والبِدارَ إليها كانا. (انظر: المرزوقي،1413، 1: 30).

وبذلك يكون المرزوقي قد مهّد هذه السبيل لهذا الضرب من الإضافة؛ وذلك أنّه بعد أن علم أنّ وجود الملابسة هي الشرط المتفق عليه لإثبات هذا الضرب عَمِل على تحديد مواضعها في كلام العرب. ثمّ قاده هذا الضَّرب من كلامهم إلى وجود وجوه كثيرة واسعة من الإضافات؛ منها: أنَّ العرب تضيف الشَّيء إلى الشَّيء لأدنى تفلّق، وتضيفهما على المعتاد فيهما، وتضيفهما لأدنى مناسبة سبب وعُلقة). (انظر: المرزوقي، 1967، 548، 757، والمرزوقي، 1413، 1: 30).

وما جاء به أبو العلاء المعريّ من هذه الإضافة يكاد لا يخرج عمَّا خطّه فيها غيره من النحاة الآنف ذكرهم؛ إلَّا أنَّه أسماها على غير ما ذَكَروا. من ذلك أنّه لمَّا تكلّم على تفسير قول المتنبي:

وحَمَلْتُ ما حُمِّلْتُ من هذي المها وحَمَلْتِ ما حُمِّلْتُ من حَسَراتِها

سوّغ إضافة الحسرات إلى النساء بقوله: لأنّها تكون من أجلهن. والعرب تتسع في الإضافة، فتضيف الشيء إلى ما بَعُدَ منه، وذلك مثلُ أن ترى رجلًا قد قَتَلَ آخرَ بنجدٍ وهو بالغور، فتقول: هذا قاتل نجدٍ؛ أي: الذي قتل رجلًا في ذلك المكان. انظر: (المعري، 2008، 1: 237).

وجريًا على هذه الإضافة وجّه قولَ "وفتاها" من قول المتنبي:

تَشُقُّكُمْ بفتاها كُلُّ سَلْهَبَةٍ والضَّرْبُ يأخُذُ مِنْكُمْ فوقَ ما يَدَعُ

على معنى: الفتى على ظهرها؛ مستدلًا بما اعتادته العرب في الإضافة؛ فهم يتَّسعون بها حتّى يضيفوا إلى الشيء ما هو بعيد منه ...إلخ. انظر: (المعريّ، 2008، 1: 690).

وبذلك يضيف المعرّي إلى ما ذكره المرزوقي من وجوه الإضافة عند العرب وجهًا جديدًا يومئ– كما قال ابن جنّي– إلى أنَّ الاتّساع فاشٍ في لغتهم. (انظر: ابن جنّي، 1952، 2: 249).

–السبيل الرابعة (القرن السادس):

وهي السبيل الّتي استقرّ فيها أمر هذا الضَّرب من الإضافة على صورة واحدةٍ ثابتة بعيدةٍ عن شتات التسمية، عنوانها "الإضافة بأدنى ملابسة"، وأصبح المتتبع لها يراها في التوجيه النحويّ من منظورٍ بيّن الملامح.

ومنار هذه السبيل جار الله الزمخشري؛ إذ يجد القارئ في توجيهاته النحويَّة تلك الصورة الثابتة من غير جهد أو مؤونة. من ذلك أنَّه بنى توجيهه لقوله عزّ وجلّ: ((من حليهم)) في الآية الكريمة: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ ﴾[الأعراف: 148] على هذه الإضافة، فقال: "فإن قلت: لِمَ قال: من حليهم، ولم يكن الحليّ لهم، إنما كانت عوارى في أيديهم؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة، وكونها عوارى في أيديهم كفى به ملابسة على أنهم قد ملكوها بعد المهلكين، كما ملكوا غيرها من أملاكهم. وكذا بنى توجيهه قوله تعالى: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف:42]، و﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: 78]. (الزمخشري، 2009، 2: 159، وانظر: 2: 472، 3: 173).

وما ألمح إليه أبو البركات الأنباري –عند عرضه مسألة "القول في أفعل في التعجب، اسم هو أو فعل" – في جوابه على حجّة الكوفيين[1] يُظهر خفوت نور هذه الإضافة بعدما كانت بيّنة الملامح على يد الزمخشري. (انظر: الأنباري، 2003، 113– 115).

السبيل الخامسة: (القرن السابع): خرج فيها هذا الضرب من الإضافة عن صورته الثابتة في القرن السادس، وظهر على صور أخرى ذكرت من قبلُ، مِن مثل: "ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة بينهما"، و"قد أضيف الشّيء إلى غيره بأدنى ملابسة"، "على سبيل الاتّساع"، و"الإضافة تصحّ بأدنى مُلابسة"، انظر: (ابن الأثير، 1420، 1: 298)؛ (ابن يعيش، د. ت، 2: 164، 281)؛ (ابن الحاجب، 1989، 1: 397)؛ (ابن مالك، 1990، 3: 239).

ثمّ ما لبث أن دخل هذا الضرب من الإضافة في بناء القاعدة عند بعض نحاة العربيَّة. إذ عدّ السكّاكي في "مفتاحه" ما اشتُهِرَ من أمثلتها من مثل قولهم:

إذا كَوْكَب الخرقاء لاحَ بسحرة .....

وقوله:

..... لِتُغْنِي عَنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعَا

= من باب الإضافة اللاميّة. وخالفه ابن مالك في ذلك، إذ إنّه أدرج تلك الأمثلة ضمن الإضافة الّتي بمعنى "في"، وزعم أنّها من الإضافات الّتي أغفلها النحويُّون، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿وهو ألَدُّ الخِصامِ﴾ [البقرة: 204]، وكقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: 226]، وقوله تعالى: ﴿ يَا صاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: 39]، وقوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [سبأ: 33]. ومنه قول النبي صلّى الله عليه وسلم: ((فلا يجدون أعلمَ مِن عالم المدينة))، وقول العرب: ((شهيد الدار وقتيل الكربلاء))، وغيرها من الأمثلة.

فبعد أن أورد ابنُ مالك هذه الأمثلة عقَّب قائلًا: ((فلا يخفى أنَّ معنى "في" في هذه الشواهد كلّها صحيحٌ ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأنَّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلّف لا مزيد عليه)). (انظر: السكّاكي، 1982، 286)؛ (ابن مالك، 1990، 3: 221– 223)؛ (وانظر تخريج الحديث النبوي في مسند أحمد، 1431، 13/ 358، رقم:7980).

وأشار ابن يعيش في شرحه لإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال إلى وجود ملابسة بين الزمان والمعنى أدت إلى صحّة الإضافة في قولهم: "أتيتُك زمن الحَجاجُ أميرٌ، وعبدُ الملك خليفةٌ"، والمعنى: زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجّاج، وخِلافة عبد الملك، فالإضافةُ إلى الحدث الدال عليه الجملة، لا إلى الجملة. (انظر: ابن يعيش، د. ت، 181/2).

السبيل السادسة: (القرن الثامن):

ما جاء من هذه الإضافة في هذا القرن لم يضف شيئًا طريفًا إلى ما ذُكِرَ من قبلُ، غير أنّه كان ميدانًا لهذه الإضافة على المستوى التطبيقيّ. وذلك لِمَا بناه أرباب هذا القرن من توجيهات اتكاءً على ما عُرِف من حال هذه الإضافة. من ذلك أنّ النسفي وجَّه قوله تعالى: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: 148]، و﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: 78] استنادًا إلى هذه الإضافة. غير أنّ توجيهه مبنيٌّ على ما بناه الزمخشري من توجيه لهاتين الآيتين. (النسفي، 1998، 1: 605، 2: 456).

[1] إذ قال: "وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفقا في كونهما عَرَضين، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل".

واستدلّ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير عند توجيهه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: 3] بهذه الإضافة على أنه ليس شراً بما هو ليل إنّما الشر فيه وعنده، لا به بما هو ليل، ولا منه، ولا يتمكن مطلوق ذوي الشر إلا في ظلمته، فنسبة الشر إليه بهذا الوجه. ثم قاس كلامه هذا على ما اشتُهر من أمثلة هذه الإضافة؛ لإثبات صحّة هذا التوجيه. (انظر: ابن الزبير، 2006، 2: 518).

وعلى خطاه سار تلميذه أبو حيَّان، فبنى عليها ما عَرَضَ له من توجيهات تتعلّق بالإضافة. غير أنّ هذه التوجيهات في بعض المواضع لم تخرج عمّا بناه الزمخشري على أساسها. من ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً﴾ [الأعراف: 148]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: 42]، و﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج:78]، و﴿ هذا كِتابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية:29]. (انظر: أبو حيَّان، 1420، 5: 176، و7: 539، و9: 425).

على أنّه خالفه في توجيهه لقوله تعالى:﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 127]، فموضع ((ما)) من قوله تعالى: ((وما يتلى)) ذُكر على الجرّ من وجهين: أَحدهما: أَنْ تكون الواو للقسم كأنّه قال: وأُقْسِمُ بما يُتْلَى عليكم في الكتاب. والثاني: أن يكونَ معطوفًا على الضَّميرِ المجرور في ((فِيهِنَّ)) على تفسير: أَفْتَاهُمُ اللَّهُ فيما سَأَلُوا عنه، وفيما لم يسألوا عنه. وعقّب الزمخشري على هذا الوجه بأنّه "لَيْسَ بِسَدِيدٍ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْمَجْرُورِ فِي فِيهِنَّ، لِاخْتِلَالِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى انْتَهَى". فخالفه أبو حيَّان فيما قال واختار هذا الوجه، وذَكَرَ الدلائل على جواز ذلك من حيث اللَّفظ، والمعنى. وباستدلاله على المعنى استند إلى هذا الضرب من الإضافة، وذلك "على تقدير حذف، أي: يُفْتِيكُمْ في مَتْلُوِّهِنَّ وفيما يُتْلَى عليكم في الكتاب، من إضافةِ مَتْلُوٍّ إلى ضميرِهِنَّ سائغةٌ، إِذِ الإضافة تكون لأدنى ملابسةٍ لِمَا كانَ مَتْلُوًّا فيهنَّ صَحَّتِ الإضافةُ إليهما. ومن ذلك قول الشاعر:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسَحَرَةٍ

وكذا خالفه في توجيهه لقراءة ((كفارة طعام)) بالإضافة من قوله تعالى:﴿ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: 95] على أن الإضافة فيها مُبَيِّنَةٌ كأَنَّهُ قِيلَ: أَو كَفَارَةٌ مِنْ طعامِ مساكِينَ، كقولك: خاتم فِضَّةٍ، بمعنى: خاتمٍ مِنْ فِضَّةٍ، وجعلها من باب الإضافة بأدنى ملابسة؛ إذ الكفّارة تكونُ كفَّارةَ هَدْي وكفَّارةَ طعامٍ وكفّارة صيام لا من باب إضافة الشيء إلى جنسه، إذ إنَّ الطعام ليس جنسًا للكفَّارةِ إلَّا بتجوُّزٍ بعيدٍ جدًا. ولأبي حيَّان توجيهات في الإضافة بُنيت على هذا الضرب منها، أظهرت جليًا استدلاله بها في التوجيه، غير أنَّ المقام لا يتَّسِع للكلام عليها. (انظر المخالفات في: (الزمخشري، 2009، 1: 570، 679)؛ وأبو حيَّان، 1420، 4: 82، 83، 367). وانظر توجيهات أبي حيّان في الإضافة في: 1: 131، 2: 211، 8: 535، 10: 67).

وسار السمين الحلبيّ في" الدّر المصون" على طريق أستاذه أبي حيَّان فيما هذه سبيله، إذ إنَّ ما تكلّم عليه من مواضع هذه الإضافة منقولٌ عن توجيهاته في "البحر المحيط "، وقد يعلّق على بعضها من باب التوضيح لا الزيادة على ما نُقل. انظر: (السمين، 1406، 2: 292، 4: 102، 4: 425–426، 5: 96، 8: 309، 10: 178).

–السبيل السابعة: (القرن التاسع): لم يأتِ أهل التفسير في هذا القرن بجديد يُذكر يمكن أن يدرج في مراحل تكوين هذا الضرب من الإضافة. إلا أنّ النيسابوري في نقله لما ذكره الزمخشري من فائدة هذه الإضافة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها﴾ [النازعات: 46] وردّه عليه أومأ إلى ما قد تحمله هذه الإضافة من فوائد ودلالات إلى الموضع الّذي وجّه وفسّر بها. (انظر: الزمخشري: 4: 699، 700، والنيسابوري، 1416، 6: 444). وللاطّلاع على ما ذكره بعض أهل هذا القرن من مواضع أخرى لهذه الإضافة، (انظر: ملحق النماذج ص 11).

وكذا أومأ أبو حيّان إلى فائدتها في توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ جَنَّتانِ﴾ [الرحمن: 46]؛ إذ إنه بنى معناها على هذه الإضـافة فقال:" فالمعنى أنّه يخاف مقامَهُ الَّذي يَقِفُ فيه العباد للحسـاب، مِن قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [المطففين: 6]، وفي هذه الإضـافة تنبيهٌ على صـعُوبةِ الموقف". انظر: (أبو حيَّان، 1420، 10: 67). وقد أُدرِجَ كلامه تحت كلام أهل التفسـير في القرن التاسع لمّا كان المقام مقام ذكر لفوائد هذه الإضافة.

وقد تُتَّخذ هذه الإضـافة كوسـيلةٍ لردّ حجّة ما قِيلتْ في موضـع التَّوجيه. وكذا فعل ابن عرفة في ردّه على ما ادّعاه ابن الخطيب أنّ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: 61] حجّة للمعتزلة في قولهم: إنّ الله لا يخلق الشرّ، وأنَّ الظلمَ من فعل العبد لأجل إضافته إليهم. انظر: (ابن عرفة، 2008، 3: 28).

السـبيل الثامنة: (القرن العاشـر): ما وُجد من أمثلة هذه الإضـافة في هذا القرن، إمّا منقول عمّا قيل من قبل من أمثلتها، وإمّا غير منقولٍ، إلّا أنّه لم يضف شيئًا جديدًا على مسيرها. (انظرها في: ملحق النماذج: ص12).

السبيل التاسعة والأخيرة:(بعد القرن العاشر): بُثّت هذه الإضافة بعد القرن العاشر في غير ما موضع على صور متنوعة:

فأمّا الصـورة الأولى فقد ظهرت في ثنايا حاشية الشـهابي الخفاجي على تفسير البيضـاوي الّتي علّق فيها على كلام المفسّر ووضّـح بها ما غَمُضَ منه. من ذلك تعليقه على قول البيضاوي في أثناء تفسره لسورة يوسف: ((أوجده الله ريح ما عبق بقميصه؛ أي: جعله الله واجدًا لريحه؛ أي رائحته ... والرائحة لعرقه لا للبدن نفسـه ففيه تجوز واضـافته لأدنى ملابسـة))، وتعليقه على قول البيضـاوي: (أي سنة الله فيهم): ((إشارة إلى أنّ الإضـافة لأدنى ملابسـة؛ لأنّ السـنة بمعنى العادة ليست لهم لا أنّ الإضـافة على معنى في)) (انظر: الشهاب الخفاجي: 5/ 204، 284).

ويمكن أنّ نعدَّ دخول هذه الإضـافة من باب الحاشية منعطفًا جديدًا يضـاف إلى مسيرها الّذي خطَّ من قبلُ في بعض كتب التفسير وشروح الشعر ومصنفات النّحو.

وأمّا الصـورة الثانية فميدانها ما شرحه البغدادي من شواهد الكافية للرضـي، وهو ميدانٌ ليس بجديدٍ على هذه الإضـافة، فقد طرقه العينيُّ في القرن التاسـع عند شـرحه لشـواهد الألفيَّة. غير أنّ ظهورها في شـواهد الخزانة في غير ما موضـع فاق على ظهورها عند العينيّ ممّا جعلها ميدانًا لها في هذا القرن. انظرها في: (ملحق النماذج: ص12).

وما قاله القاسـمي في "محاسـن التأويل" لم يكن بابًا للصـورة الثالثة لمسـير هذه الإضـافة، وإنما هو باب يظهر وجودها في ميدان التأويل. انظر: (ملحق النماذج: ص13).

وأمّا الصورة الثالثة فتلمس فيما قاله ابن عاشور في تفسيره المشتمل على البلاغة والبيان واللغة. ففيه عمد إلى ما بناه الأقدمون من أهل التفسـير فهذّبه وزاد عليه. وما زاد عليهم في هذه الإضـافة له مواضـع كثيرة تجاوز فيها حدّ النقل الّذي عُرِفَ عمّن قبله ممّن ذُكروا سابقًا. من ذلك توجيهه لقوله تعالى:﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ [يوسف: 33]، و﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: 13]، و﴿لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾ [الواقعة:50]، و﴿وَطَعَامًا ذَا غُصَّـةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ [المزمّل: 13]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْـرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كانَ مِزاجُها كافُوراً﴾[الإنسان:5]. انظر: (ابن عاشور، 1984، 12: 289، 14: 25، 27: 309، 29: 271، 380).

وذكرها ابن عاشور في بعض توجيهاته لمواضعها بتعبير آخر، وهو" الإضافة على معنى في". من ذلك توجيهه لقوله تعالى:﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَـائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْـهُرٍ﴾ [البقرة: 226] 385/2، و﴿لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام:97]، ﴿جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام:165]، ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ﴾ [الأعراف:147]، و﴿ إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِـعْفَ الْحَيَاةِ وَضِـعْفَ

الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: 75]، و﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزّمل:6]، ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ﴾ [الفلق:3] . وممّا يلحظ في هذه الأمثلة أنّ تقديرها على معنى ((في)) لم ينفي الملابسة الّتي انبنت عليها هذه الإضافة، فالملابسة الّتي ربطت بين المتضايفين موجودة على كلّ حال، ولا اختلاف في ذلك، وإنمّا الاختلاف في تقدير معناها الّذي يقود إليه سـياق الآية الكريمة، فقد يكون على معنى ((في)) أو غيرها. وما جعل تقدير معنى ((في)) يفوق غيره من المعاني هو الظرفية الّتي وقعت في تلك الأمثلة. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ تقدير على معنى (في) يختصّ بالظرفيَّة فقط، فقد يُرَى في غيرها كما في إضافة ضعف إلى الحياة وإلى الممات في الآية الكريمة الآنفة الذكر. انظر: (ابن عاشور، 1984، 2: 385، 7: 394، و8: 210، 8: 108، 15: 176، 29: 262، 30: 627).

وما وجِدَ من مواضـعها بعد ابن عاشـور منقول عمّا قيل فيها من قبلُ. ولذلك لم يُتكلَّم عليه خشـية الإطالة وتكرير مالا حاجة إلى ذكره للمتلقي. بيد أنّه يومئ إلى دوام أثرها في كتب التفسير الّتي تستند إلى التوجيه النحوي في تفسير بعض المعاني.

وحاصل ما عليه هذه الإضافة يمكن أنّ يحدّد بالنقاط الآتية:

أولًا: اخُتلف في بابها عند أهل المعاني، فتارة تدخل من باب المجاز اللغوي، وأخرى من باب المجاز العقلي. (انظر اختلافهم فيها في: التفتازاني، 2013، 199، والسكّاكي، 1982، 418).

ثانيًا: ينبغي أن يكون ثمة ملابسة بين المتضايفين لتصحّ هذه الإضافة.

ثالثًا: يفضي وجود الملابسة إلى تقدير معناها.

رابعًا: قد يطلق عليها " الإضافة على معنى في" سواء أكان ذلك فيما يضاف إلى الظروف أم على غيرها.

خامسًا: تَحْصُل من هذه الإضافة عدّة فوائد منبعها خدمة المعنى المراد.

وعلى هذا الحاصل تُعرّف هذه الإضافة على النحو الآتي:

الإضافة لأدنى ملابسة: هي ضربٌ بلاغيٌّ، جاء على سبيل الاتّساع، يشترط لصحته وجود ملابسة بين المتضايفين يكون تقدير معناها للمضاف أو عليه، أو معه، أو فيه، أو من أجله، أو ممّا يليه، بغية الدلالة على المعنى أو التنبيه عليه.

وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- تعدّ "الإضافة لأدنى ملابسة" من أدلة القياس في التوجيه النحويّ؛ لكونها من الأصول العامة الّتي صدرت عن العرب.
- ما جاء من مواضع هذه الإضافة في التّوجيه النّحويّ دليلٌ آخر من الأدلة الّتي كشفت عن سعة العربيّة.
- لم تكن إرهاصات هذه الإضافة بيّنة الملامح فيما اشتهر من أمثلتها في كتب التَّوجيه النّحويّ.
- كان أبو عليّ الفارسيّ أوّلَ مَن أشار في توجيهاته النّحويّة إلى شرط صحّة هذا الضرب من الإضافة.
- حُدِّدت مواضع ملابسة هذه الإضافة على يد أبي عليّ المرزوقيّ في شرحه للحماسة.
- لم ينحصر الاستدلال بهذه الإضافة في كتب التفسير، بل شمل بعض شروح الشعر وحواشي كتب التفسير أيضًا.
- أدى اتّساع العرب في وجوه الإضافة إلى مجيئها بتعابير أخرى في بعض كتب التوجيه، كقولهم: "يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى تفلّق"، و"تضيفهما على المعتاد فيهما"، و"تضيف الشيء إلى ما بَعُدَ منه".
- ما عرضه أبو عليٍّ المرزوقي في مواضع ملابسة هذه الإضافة يفضي إلى أنّ ثمة معاني كثيرة يمكن تقديرها عليها.
- دارت عجلة هذه الإضافة في توجيهات الزمخشري النحويّة.
- كان لوجود الملابسة في هذه الإضافة أثرٌ واضحٌ في توجيه المعنى ومراعاة الصناعة.

- ما جاء من مواضــع هذه الإضــافة بعد القرن الســادس– في الغالب– نُقِل عمّا قيل فيها قبل هذ القرن وفي أثنائه، وما خُطَّ من جديدٍ في مواضعها ميدانُه في بعض توجيهات ابن عاشور النّحويّة.
- فاق ظهور هذه الإضافة في كتب النحو التطبيقيّ على ما ظهر منها في القسيم النظريّ.

ملحق بالنماذج الّتي لم يثبتها البحث في المتن:

نماذج القرن التاسع	**الموضع**
(النيسابوري، 1416):	
الإضافة في قوله تعالى:﴿ ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج:78]	5: 102.
الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيها أَقْواتَها ﴾ [فصّلت:10]	6: 49
الإضافة في قوله تعالى: ﴿هذا كِتابُنا﴾ [الجاثية: 29]	6: 114
(ابن عرفة، 2008):	
الإضافة في قوله تعالى:﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف:148]	2: 254
الإضافة في قوله تعالى: ﴿ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾ [الأعراف:163]	2: 263
(البقاعي، 1984):	
الإضافة في: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها﴾[النازعات:46]	21: 247
نماذج القرن العاشر	**الموضع**
(نواهد الأبكار، 2005):	
الإضــافة في:﴿ وَيَسْــتَفْتُونَكَ فِي النِّسَــاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 127]	3: 209
(السراج المنير، 1285):	
الإضافة في ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج:78]	2: 568
الإضافة في ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: 40]	4: 378
الإضافة في: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها﴾[النازعات:46]	4: 483
(تفسير أبو السعود، د. ت):	
الإضافة في ﴿مالك يَوْمِ الدين﴾ [الفاتحة:4]	1: 15.
الإضافة في ﴿ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: 42]	4: 280
الإضافة في ﴿عَن كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف:17]	5: 211
الإضافة في ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا﴾ [الحج: 33]	6: 106

نماذج جاءت بعد القرن العاشر	الموضع
(العيني، 2010):	
الإضافة في: ذا إنائك.	1: 327
الإضافة في: بتكليم ساعة.	2: 945
الإضافة في: كوكب الخرقاء.	2: 1288
(البغدادي، 1987):	
الإضافة في: كوكب الخرقاء.	3: 112
الإضافة في: قيس الرقيات.	7: 278
الإضافة في: فساد مرضعة.	8: 206
الإضافة في: عليه الوسوق برها وشعيرها	9: 59
الإضافة في: ذا إنائك	11: 441
(القاسمي، 1418)	
الإضافة ﴿أَيْنَ شُرَكاؤُكُمُ﴾	4: 333
الإضافة في: ﴿أَيْنَ شُرَكائِيَ﴾ [النحل:27]	6: 363
الإضافة في: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبى﴾[الإسراء:26]	6: 455
الإضافة في: ﴿ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ﴾ [القصص:76]	7: 536
الإضافة في: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر:55]	9: 98

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل: (501100020595).

المراجع:

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات. (1420هـ). البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة.
2. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي. (1411هـ= 1990م). معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة. مكتبة الخانجي. ص: 909.
3. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1424هـ= 2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت- لبنان. المكتبة العصرية للطباعة والنشر. ص: 720.
4. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1406هـ= 1987م). خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، القاهرة. مكتبة الخانجي. 7512.
5. البقاعي، إبراهيم بن عمر. (1984م). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق، ط1، القاهرة. دار الكتاب الإسلامي.11109.
6. التفتازاني، مسعود بن عمر. (2013م). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط3، بيروت، دار الكتب العلميّة.
7. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني. (1371هـ= 1952م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
8. ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان. (1409هـ-1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر الدين صالح قدارة، (د. ط)، الأردن. دار عمار. بيروت. دار الجيل.
9. أبو حَيَّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. (1420 هـ). البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت دار الفكر.
10. الريّس، سناء. (2021م). نظرات في العطف على المعنى، جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانيّة، مج 37، (4): 3- 36.
11. ابن الزبير الثقفيّ، أحمد بن إبرهيم. (2006 م). ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية. 536.
12. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (1430هـ= 2009م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، بعناية: خليل مأمون شيحا، ط3، بيروت- لبنان. دار المعرفة.
13. أبو السعود العمادي، محمّد بن محمّد. (د. ت). تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ط1، بيروت. دار إحياء التراث العربي. 1495.
14. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. (1402هـ= 1982م). مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط1، بغداد، مطبعة دار الرسالة.
15. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف. (1406هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق. دار القلم.
16. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988م). الكتاب، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة. مكتبة الخانجي.
17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2005 م). نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير

البيضاوي، تحقيق: أحمد عثمان، محمد كمال، أحمد الدروبي، ط1، مكة المكرمة– السعودية. جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين.
18. الشربيني، محمد بن أحمد. (1285 هـ). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، القاهرة. مطبعة بولاق.
19. شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد. (1866). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، ط1، بيروت، دار صادر. .
20. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (1984م)، التَّحرير والتنوير، تونس. الدار التونسيّة للنشر. ص: 30ج.
21. ابن عرفة، محمد بن محمد. (2008م). تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، ط1، بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.
22. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: د علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط1، القاهرة– مصر. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
23. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1987م). الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، دمشق / بيروت. دار المأمون للتراث.
24. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1988م). كتاب الشعر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة. مكتبة الخانجي.
25. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (1955م). معاني القرآن، الجزء الأول تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والثاني: تحقيق محمد علي النجار، والثالث، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، مصر. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
26. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد. (1418هـ)– محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت. دار الكتب العلمية.
27. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
28. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن. (1967م). شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط2، القاهرة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
29. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن. (1413هـ). شرح المفضليات لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، دراسة وتحقيق: عبد الله القرني، بحث أعدّ لنيل درجة الدكتوراة في شعبة اللغويات، المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.
30. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله. (2008 م). اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة.
31. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد. (1998 م). تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، ط1، بيروت دار الكلم الطيب.
32. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد. (1416 هـ). غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق، الشيخ زكريا عميرات، ط1، بيروت. دار الكتب العلمية.
33. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (د. ت). شرح المفصّل، مصر. إدارة الطباعة المنيريّة. ص: 1534.